

وزير النفط يكشف عن أجندات تحاول عرقلة العمل والإستفادة من الفوضى

اللعبيبي لـ (الزمان) : أغرورقت عيناى بالدموع لحظة تشغيل مصرفى بيجى

احمد عبد الجيد

بغداد



وينتج البتروكيماويات ويتطوره ستصبح الفاو مدينة اخرى تضم مشاريع سكنية وحدائق لكن بعض الاطراف في الوزارة عرقلت هذا الامر .

□ ما اعز الانجازات المتحققة بالنسبة لك خلال مدة السنتين من تسلم المنصب ؟

- ان الانجازات التي قدمتها الوزارة خلال تسلمي المنصب كثيرة وكانت هناك الكثير من الشركات الخاسرة وعملت بجهد كبير على اعادة تلك الشركات الى التكنولوجيا فقط نحو 40 مليار دولار، فضلا عن الشركة الاماراتية التي تمتلك استثمارات وتتقدم بشكل مستمر ومقدر وتحقق الكثير من الإيرادات للدولة. وذكر لي وزير الطاقة الاماراتي ان انخفاض اسعار النفط لا يعني شيئا للامارات لاستهلاكها استثمارات في جميع العالم حتى الجنوبية في وقت الحصار

واستطعنا ومن سعي تطوير 7 حقول نفطية

وانتجنا اكثر من 550 ألف برميل يوميا وكثير من المشاريع الاخرى التي كانت بضمنها مصرفي محافظة كربلاء الذي كانت الدولة لا تملك امولا لاعطاء رواتب للعاملين حيث تمكنا من تغطية النفقات ودفعنا نحو مليار دولار من اجل ديوموسة العمل، اما عند تحرير الموصل استطعنا تجهيز المحفظة بنحو 200 مبيكنا من الكهرياء وكذلك مجمع بسمايا بدفع 30 مليون دولار شهريا

لتغطية الكهرياء بنحو 300 مبيكوات بالإضافة الى تشغيل شركة الناقلات بشراسة مع احدى الشركات بعدما كانت خاسرة والان فان الشركة تمتلك اسطولا والساقلات بدون ان تحصل الخزينه دولارا واحدا وتحقق إيرادات شهرية من هذه الخطوة بنحو 150 مليون دولار كما تمكنا من الوصول بتصدير النفط الى 3 ملايين و700 ألف برميل يوميا اسعدني ذلك ويعد انجازا كبيرا للجبل، كما نسعى الى تصدير النفط الخفيف الى جانب الخام الثقيل. وهذا سره أكثر من الخام العادي بنحو دولارين للبرميل.

□ ولو قدر ان انتهت ولايتك، الى اين تفصل ان تذهب ؟

- ان خدمة العراق لا تقتصر على تولي منصب الوزير، وانما هي اكبر من ذلك. واتمنى من زميلي الوزير الجديد ان يمتلك المأما كافيًا بقطاع النفط وتكون لديه رؤية تطويرية وليس كلاسيكية يضع فيها أربع سنوات للاستفادة وجني فوائد شخصية فقط، كما حدث في بعض الحقب وتكون بنفس الخط ونعود للمربع الاول، ما يهمني هو انقاذ العراق من هذا المستنقع المظلم، لاننا بدون العراق لا نعني شيئا واتمنى ان اضع خدماتي وكل الامكانيات بخدمة العراق والوصول الى اهداف مشتركة لمواجهة التحديات، ومن اجل عدم البقاء في وضع التصدير وحرق الاموال بالرواتب، فمن غير مقبول ان تكفي بذلك، بل لابد من تطوير المصافي لتصدير المشتقات، بدلا من استيرادها الى جانب انتاج البتروكيماويات والاسمدة والدخول في مجالات صناعية اخرى .

□ الوزارة حققت نجاحا ملموسا

على المدى القريب ورؤيتنا استراتيجية للنهوض بالقطاع

□ عودة الشركة الوطنية مكسب

للعراق وطفرة جبارة نحو التطور

الناجز

□ علاقتنا بأوبك متميزة والتنسيق

مع الوزراء الأعضاء قائم

□ لا فجوات في العلاقة مع

كردستان وزيارة البارزاني ناقشت

النقاط الخلافية

الشركة الكويتية كي او سي تعمل بمجال الاستثمار وتأخذ عقود حفر في نفط الشمال، برغم من احدى الشركات بعدما كانت خاسرة والان فان الشركة تمتلك اسطولا والساقلات بدون ان تحصل الخزينه دولارا واحدا وتحقق إيرادات شهرية من هذه الخطوة بنحو 150 مليون دولار كما تمكنا من الوصول بتصدير النفط الى 3 ملايين و700 ألف برميل يوميا اسعدني ذلك ويعد انجازا كبيرا للجبل، كما نسعى الى تصدير النفط الخفيف الى جانب الخام الثقيل. وهذا سره أكثر من الخام العادي بنحو دولارين للبرميل.

□ والوضع الحالي كيف تتم معالجته؟

- ان الوضع الحالي غير مقبول لسببين اولهما، لوجود بعض الاطراف استفادة من الفوضى الحالية، وعندما تعمل على ارساء وضع سليم ومتقدم يسير على نهج صحيح سيضع هؤلاء خارج المعادلة، لان الطفيليين يستفيدون من السيئة المضطربة فضلا عن وجود اجندات خارجية تدفع امولا لعرقلة تقدم العراق خطوة للامام ولاسيما انه يمتلك الخط الوحيد وهو النفط ولا يمتلك اي موارد اخرى وعندما اجرت معي احدى المجالات الامريكسية لقاء موسعا وصفت اقتصاد العراق كالبالون يرتفع وينخفض لاعتماده على النفط بشكل اساسي، وهذا يدل اذا استمرينا بهذا النهج دون تطوير نفقى متخلفين، وهل من المعقول استيراد مشتقات بنحو مليارات و700 مليون دولار ونحرق غاز بنحو 7 مليارات ونصف المليار دولار؟ فهذا الاجراء او التصرف لايرضى احدا من الوطنيين الشرفاء كما واتساعل عن الذين يحاولون عرقلة بعض المشاريع خدمة لدول خارجية كمصير مصرفى الفاو، الذي بقى مرهوناً باجندة مجلس الاعمار، زمن رئيس الوزراء الاسبق نوري

السعيد. وعند قدومي للوزارة تمكنت من رفع طاقته الانتاجية الى 300 الف برميل باليوم كما

للموظف الذي كان يمنح حوافز اذا عمل في المناطق الجنوبية وعلاوات وحوافز بينها السفر والدعم المالي.

كانت العجلة تسير بسرعة الى جانب التطوير الكبير الذي يواكب عجلة التقدم الى جانب الكفاءات الموجودة في الوزارة التي كانت جهة تشريعية تضع خططا

سئراتيحية لكن الشركة هي

فان مجلس ادارة شركات النفط

وكان رئيس الدولة نائب رئيس

الشركة وفي جميع بلدان العالم،

فان مجلس ادارة شركات النفط

هو رئيس الدولة لاهميتها، فكانت

مفخرة لنمو القطاع سواء في

الاستخراج والتحويل والوساطة،

لكن للاسف بعد صدور قانون

226 لسنة 1987 ليس حل

الشركة، وانما دمجه بالوزارة،

فهنا حدث الخطا الفادح، ولاسيما

ان الوزارة غير مؤهلة لادارة

شركة عاصلة

تغطي العراق

ومن ثم في وضعها بادارة

صغيرة متفوقةة

في السوزارة

كونها لا تمتلك

استيعابا لهذا

الامر، مما

تسبب بتراجيحها

، وكان احد

الوزراء انذاك

دخل في حوار

مع رئيس الدولة

وقال له حريا

ان هذه الشركة

وطنية ومهمة

فاجابه اعرف

ذلك جيدا ولكن

هذه اجراءات

دولة، ويقال

بعد خمس

سنوات ندم على

هذا الفعل.

ان قرار دمج

الشركات لا يتم

باراتي فقط،

وانما كل

الخبراء في هذا

المجال من

الاصدقاء وبعد

عام 2003 خلال المؤتمرات

والندوات كنا نناقش بعض

الخطوات ومنها ارجاع الشركة

لان الوزارة اصبحت تمثل غطاء

تقنيا على قطاع الاستخراج

ومركزية قاتلة مقرونة بعدم

الدرابة وعدم الكفاءة والمعرفة .

فهنا بدأ التراجع واعطي مثال

على ذلك ان مدير نفط الجنوب اذا

كان ينوي الدخول في اي مشروع

او شراء اية سلعة فانه يجب

موافقة الوزارة وبالتالي قد لا

يحصل على الموافقة كون بعض

الاطراف لا تمتلك معرفة بتلك

المواضيع ما سيؤثر على الشركة

وعلى اداؤها. وهذا دفعنا الى

الاتفاق وتقديم لائحة الى مجلس

النواب انذاك لكنها مرتبطة

بالمجلس الاتحادي للنفط والغاز

وهذا يعد خطأ اخر مما واجه

بعض المعوقات، لكن عام 2014

قدمت لائحة ووافق عليها مجلس

الوزراء لكن البرلمان رفض . و في

عام 2016 دفعت تلك اللائحة الى

الامام وكنت ارجع في ازالة المادة

226 لارجاع الشركة الى وضعها،

ومن ثم ارسلت الى مجلس النواب

بالصيغة التي اعدتها الوزارة بعد

اجراء التعديلات على القانون

القديم بما يلائم التقدم الحاصل،

لكن لجنة الطاقة النيابية تدخلت

في امور كثيرة منها الموارد المادية

للشركة وقالت هي من تسيطر

عليها وتعطي الى الحكومة وهذا

اجراء خاطئ ولاسيما ان الموارد

يجب ان تذهب للحكومة الاتحادية

لانها شركة تابعة للدولة ولا يمكن

ان تاخذ الاموال وتعطي للحكومة

حيث تقوم الشركة باستقطاع من

كل برميل كلف انتاجه حسب

موافقة مجلس الوزراء، وهي

تتني وتطور واقعها من خلال

ايراداتها وما سمحت لها

الحكومة بذلك، كما ان اقتراح

عملت جاهدا على تغيير الوضع

ومعالجة التراكمات التي تسببت

بتراجع كبير واعطي مثالا على

مشروع تنموي يوفر العشرات من

فرص العمل ويعود بمردود مالي

كبير لكنه يبقى في اروة الوزارة

لمدة طويلة يصل الى عام ويذهب

الى لجنة الطاقة باخذ من الوقت

ايضا ستة اشهر ويعداها الى

مجلس الوزراء، مما يتسبب

بضرر كبير الى العراق، لقد

اعترضت على تلك الاجراءات

واكدت انها غير مقبولة وخاطئة

ليس من باب الاجتهاد وانما من

اجل مصلحة العراق الواضحة

للعيان. كما تمكنت من تحقيق

الكثير من الانجازات في مجال

الانتاج الذي لم تستطع الوزارة

خلال الة الماضية تحقيق ذلك من

خلال بني تحتيه ومصاف وتوزيع

في كل الامور ضمن سلسلة

متسارعة من الانجازات، هذا

الديين الذي اعلم لاجله خدمة

للعراق وشعبه).

□ وهل هذا القرار هو الذي دفعك

للتراجع عن قرار دمج الشركات

التسعة ضمن شركة النفط الوطنية ؟

- كما تعرفون ان الشركة هي

امتداد الى قانون رقم 80 الذي

اسمهم في اتاح 85 بالمئة من

الاستكشافات للعراق، منظم كانت

شركات النفط العاملة في زمن

الرئيس الراحل عبد الكريم قاسم،

فهي امتداد لذلك، والى قانون

اداري عام 1964 الذي اصبح

واقع حال. والحقيقة في بداية

سبعينات القرن الماضي عندما

حدث الاستثمار الوطني المباشر،

تولت الشركة على عاتقها تطوير

الرميلة الشمالي، وحققت انجازا

وطنيا كبيرا واصبحت عملاقة في

المجالات كافة من خلال انتاج

اربعة ملايين برميل يوميا، قبل

شهر من دخول العراق في الحرب

مع ايران بالإضافة الى انشاء

مشاريع وناقلات وشركات الحفر

والانابيب وغيرها العديد من

الشركات التي انبثقت منها. وقد

اصبحت الرميلة مدينة كبيرة

بعدما كانت مدينة بائسة ومحطة

انتاج واحدة، ولكن بعد تحقيق

المرحلة الاولى والثانية والثالثة

عند تامين النفط للشركة الوطنية

العراقية كان مفخرة للقطاع

النفطي اضافة الى ما قدمته من

منافع اجتماعية وخدمات سكن

وبدوري ومنذ تسلم المنصب

اربعون عاماً هو عمر تجربة المهندس جبار علي اللعبيبي في القطاع النفطي . بدأ عمله في الحقول بعد تخرجه من الجامعات

البريطانية، وخاض صعوبات الحياة في البوادي والمناطق النائية، وزالما اجيالا من العاملين في هذا القطاع الحيوي الذي

تعتمد موارد العراق على 90 بالمئة من ايراداته. اما العمر الذي قضاه في حقبة النفط فلا يعدو سنتين. كانت مدة قصيرة

جدا لكنها مترعة بالانجازات ومفعمة بالتحديات. ويوم تقلد المنصب كان يحدهو امل واسع بتحقيق نجاحات تسجل الى وطنه

وتدعم تطلعات شعبه. ولعل التجربة التي امضاهها بين مفاصل هذا القطاع اشبعت فيه هذا التوجه الى خدمة العراق. والا

كيف نفسر قوله (عيناى اغرورقتنا بالدموع لحظة تم تشغيل مصرفى بيجى). وفيما كان الالم يعترض قلبه لحجم الدمار الذي

لحق بالمصفي نتيجة جرائم تنظيف داعش، فإنه شعر بالسعادة تغمره، وهو يشرف على اعادة الروح من جديد الى خطوط

المصفي، بالجهود الوطني.

ذات الشعور يلازمه في محاولات النهوض بالمصافي الاخرى وبالمساعي التي تبذل من اجل الافادة من الغاز المصاحب،

وانهاء التفريط بهذه الثروة الوطنية نتيجة حرقها واهدار مليارات الدولارات، كان بمستطاع العراق ان ينقذها على بناء مدته

وتشغيل اياديه العاملة ودعم مشاريع المستقبل.

خلال حديثي مع اللعبيبي، الذي تم عشية الاعلان عن الكابينة الوزارية الجديدة ،شاركته الامل بأن يغادر العراق صعوباته

بالاعتماد على طاقات مواطنيه الكامنة. ويرى اللعبيبي ان (العراق لا يبنيه اجنبي مهما كان صديقاً او عربي مهما كان مؤازراً،

بل يبني بسواعد ابناءه وعقولهم). بهذه القناعة زاول مهماته الوزارية . وشرع باصلاح ما يمكن اصلاحه من البنى التحتية

لقطاع النفط، الذي ينظر اليه نظرتة الى عائلته ومصادر ثروته الشخصية. وهي لا تقاس بالمال بل بحجم الخدمة التي يؤديها

للمواطنين والفورة العمرانية التي يحصل عليها بلده. وكنت قبيل اللقاء باللعبيبي ا تبادل اطراف الحديث مع مدير مكتبه، الشاب

حيدر علي السعيدى، فكتشف لي بعض تقاليد عمل الوزير.. انه قائد ميداني يتابع تفاصيل الاعمال بزيارات دورية الى الحقول

مباشرة.. يجالس العاملين ويسأل عن عوائلهم ويتناول الطعام معهم. ومن خلال هذا النشاط ينشر في نفوسهم الهمة،

ويضمن مضاعفة الانتاج. كما انه يزاول مهماته طوال 16 ساعة يومياً يضيئها في الاشراف والمتابعة والمداولة وملاحقة

المستجدات في سوق النفط العالمية، وهي سوق متحركة، واستخلاص النتائج المفيدة من علاقاته بالدول الصاعدة. ولهذا فهو

وزير مفتوح على العالم، مرحب بالشركات من جميع البلدان، شرط ان تنهض بأستراتيجية الوزارة في تقليل الضائعات

وتعظيم الموارد واهدات الطفرة المنشودة.

وفيما يلي نص حوار اجرته (الزمان) مع وزير النفط المنتهية ولايته جبار علي اللعبيبي، الذي بدا مستعداً لغادرة منصبه، تاركاً

اثراً وخارطة طريق لخلفه، مؤكدا ان المنصب لا يقاس بالفوائد التي يجنيها المسؤول لشخصه بقدر ما يشع ويتعاظم

بالانجازات النوعية التي يصنعها لوطنه:

طور منها 32 حقلا فقط بالإضافة

الى وجود حقول غازية قيد

التطوير، فالمشكلات صغيرة

وليست كبيرة وبعد قدوم رئيس

حكومة كردستان للقاء رئيس

الوزراء حيدر العبادى، خلال

الاسبوع الماضي، وبحضورنا

ناقشنا النقاط الخلافية والتي

ستفضي الى حلحلة الموضوع بين

الجانبيين).

□ كنت قد اشرت في لقاء مع رؤساء

تحرير الصحف، قبل يومين، الى وجود

بعض الشخصيات غير الكفوة في

مفاصل الوزارة حدثنا عنها؟

- هناك تراكمات في الوضع

الاداري وتركيبية الدولة اتت الى

ايركح الوزراء وما حدث ان كل

مجموعة من الاشخاص تتبع

اجندات معينة، اضافة الى منافع

شخصية اوصلت الوزارة الى

حالة من التردى وجعلتها داخل

بيئة فوضوية نتج عن ذلك تاخير

□ كيف تصف علاقة العراق بمنظمة

الدول المنتجة للنفط أوبك ؟

- تعد علاقتنا بالمنظمة متميزة

برغم الخلاف الكبير الذي حصل

خلال مؤتمر الجزائر، بسبب

سعيهم لغين العراق بنحو 550

الف برميل باليوم ولمرة الاولى

بتاريخ المنظمة دان نفاش طويل

استمر لساعات وهددت

بالانسحاب، لكن لموقع العراق

المتميز والفاعل استجابوا

لشروطنا، كما ان هناك تفاهما مع

الوزراء الاعضاء، خارج اوبك

لتقديم المساعدة والتنسيق

المباشر في بعض الامور والمفقات.

□ وهل هناك نية لتفنيذ شركة مع

السعودية في قطاع النفط؟

- ليس هناك مشاريع مشتركة مع